

الرقم :  
التاريخ :  
المشروعات:  
الموضوع :



المملكة العربية السعودية  
جمعية البر الخيرية بالسعودية  
تحت إشراف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية  
مسجلة برقم ( ٧٤٠ )



سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة





## سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة

### مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنه تعزيز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والاجراءات لتتمنع مخاطر الفساد والاحتيال ، وتعمل على تطوير العملية الادارية.

### النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية ، ويستثنى من ذلك منتصدي لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

### البيان

#### أولاً: الرقابة:

##### أ- بالتقارير الإدارية:

ان التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كل يفيتقييم الأداء للجمعية ، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة ، وأنتعد هذه بصفة دورية و بانتظام ، ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها :

##### التقارير الدورية : وتكون هذه من العاملين لمدراء هم بصفة: يومية ، أسبوعية، أو شهرية

أوفصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع ، أو بعد انتهاء مشروع .

تقارير سير الأعمال الإدارية : وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتض من

أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.



## تقارير الفحص: وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على

التصرف السليم في توجيه القرارات.

تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمروسيهم ، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات ، ومدى تعاونهم مع فريق العمل ... وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.

المذكرات والرسائل المتبادلة : وتكون بينا لإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

ب- التقارير الخاصة:

تقارير الملاحظة الشخصية.

تقارير الاحصائي اتوالرسوم البيانية.

مراجعة الموازنات التقديرية.

متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.

مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.

مراقبة لسير وفق معايير نظام الجودة.

تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

أ- مبدأ التكاملية:

تكاملا لرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

ب- مبدأ الوضوح والبساطة:



سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهلا لفة مللعمالين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

### ٢- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء:

أن نظام الرقابة وفاعليتهفي الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديدأ سبابه المعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

### ٣- مبدأ الدقة:

إندقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة ، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدرالله.

### المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها ، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهما لوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

### المراجع

اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع ( 4 ) فيدورته ( الأولي ) هذه السياسة في 1437/8/27 . وتحل هذا لسياسة محل جميع سياسات إدارة المتطوعين الموضوعه سابقا.

رئيس مجلس الإدارة  
أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الرشدي

